

أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يستحقها حتى يشترها  
وإذا قال ان خطت هذا الثوب فاستأجرهم وان خطته  
رؤميا فبدرهمين جازواي العاين عمل استحق الاجرة وان  
قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته عدا فب نصف درهم  
فان خاطه اليوم فله درهم وان خاطه عدا فله اجر مثله عند  
ابي حنيفة لا يجاوز به نصف درهم وقال أبو يوسف ومحمد  
المشركان جازان. وان قال ان سكنت هذه الدكان  
عطرا فبدرهم في الشهر وان سكتها جدا فبدرهمين  
جازواي الشرطين فعمل استحق المسكن فيه وقال أبو يوسف  
ومحمد الاجارة فاسدة. ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم  
فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان  
يستحي حيلة الشهر فكون معلومة وان سكن ساعة من  
الشهر الثاني صح العقد فيه ولزمه ذلك الشهر ولم يكن  
للمو جران يخرج منه حتى ينقضي الشهر وكذلك كل شهر  
سكن في اوله واذا استأجر دارا سنة بعشرة دراهم

جاز

جاز وان لم يستمس قسط كل شهر من الاجرة ويجوز أخذ اجرة  
الحمام والحمام ولا يجوز اخذ اجرة عسب النيس ولا يجوز  
الاستيحاء على الأذان والحج والعنا والزوج والطاعة  
ولا يجوز اجارة المشاع عند ابي حنيفة الا من الشريكين  
وقال أبو يوسف ومحمد اجارة المشاع جائزة. ويجوز  
استيحاء الظير باجرة معلومة ويجوز بطعامها وكسوتها  
وليس للمستأجر ان يمنع زوجها من وطئها وان حملت  
كان للمهر ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على الصبي من  
لبنها وعليها ان ترضع الطعام للصبي فان ارضعته في  
المدّة من لبن شاة فلا اجرة لها وكل صنائع لعملة النر  
في العين كالقصار والصباغ فله ان يحبس العين بعد  
الفساخ من العمل حتى يستوفى الاجرة ومن ليس له ان يفسخ  
لذ ان يحبس العين للاجرة كالحمال والملاح. واذا اشترط على  
الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق له  
العمل فله ان يستأجر من عمله واذا اختلف الحياط وصا